بحوث ودراسات

العقل وموقعه في المنهجية الإسلامية

طه جابر العلواني*

"... فإن قلت: فما بال أقوام يذمّون العقل والمعقول؟ فاعلم أن السبب فيه أن الناس نقلوا اسم العقل والمعقول إلى المجادلة والمناظرة بالمناقضات والإلزامات وهو صنعة الكلام، فلم يقدروا على أن يقرروا عندهم أنكم أخطأتم في التسمية إذا كان لا ينمحي عن قلوبهم بعد تداول الألسنة به ورسوخه في القلوب، فذموا العقل والمعقول وهو المسمى به عندهم... فأما نور البصيرة التي بها يعرف الله تعالى ويعرف صدق رسله فكيف يُتصور ذمه وقد أثنى الله تعالى عليه؟ وإن ذُم فما الذي بعده يحمد؟ فإن كان المحمود هو الشرع، فبما علم صحة الشرع؟ فإن علم بالعقل المذموم الذي لا يوثق به فيكون الشرع أيضاً مذموماً ولا يلتفت إلى من يقول: أنه يُدرَكُ بعين اليقين ونور الإيمان لا بالعقل. فإنا نريد بالعقل: ما يريده بعين اليقين ونور الإيمان، وهي الصفة الباطنة التي يتميز بها الآدمي عن البهائم حتى أدرك بها حقائق الأمور. وأكثر هذه التخبيطات إنما ثارت من جهل أقوام طلبوا الحقائق من الألفاظ فتخبطوا فيها لتخبط اصطلاحات الناس في الألفاظ."

حجة الإسلام الغزالي

* دكتوراه في أصول الفقه من جامعة الأزهر، 1973، ورئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية (IIIT)، ورئيس المجلس الفقهي بأمريكا الشمالية، ورئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية (SISS).

مقدمة

إن من أبرز الإصابات التي منيت بها هذه الأمة في وقت مبكر من تاريخها، تلك الإصابات الفكرية التي تراكمت آثارها حتى جعلت منها أزمة، أربكت العقل المسلم وشلت فعّاليته، واستدرجته إلى دركات الحيرة والاضطراب والقلق الفكري التي كان الإيمان والتوحيد والرؤية الإسلامية النقية قد أنقذته منها، ونأت به عن شراكها.

لقد استطاع التصوّر الإسلامي السليم، والإيمان العميق بأركانه المتعددة وترابطها، والتوحيد الخالص، أن يوجد عقلا مسلماً قادراً معطاءً، استطاع أن يتحول بسرعة خارقة من الأمية والجاهلية إلى نور العلم وإشراقات التوحيد عبر قراءتين متدبّرتين متلازمتين:

1- قراءة في الكون والوجود لاكتشاف أسرارا الخلق، وعلاقات الموجودات، وأشكال الظواهر وخصائصها وسننها، وإدراك القدرة الإلهية المدبرة لها للوصول إلى توحيد الربوبية وتوحيد الصفات، المحررين للوجدان الإنساني من كل ضغط، المطلِقين لطاقات العقل الإنساني في الوجود المهيئين له للاستفادة من قوانين الاستخلاف والتسخير.

2- وقراءة في الكتاب المسطور والوحي المنزل المنشور للوصول إلى توحيد الألوهية، من خلال التدبر والتفهم لتجليات القدرة الإلهية البارزة في نشاط الظواهر، وحركاتها ووجودها وتفاعلاتها والسنن أو القوانين التي تحكمها –وكلها صنع الله الذي أتقن كل شيء– والانطلاق نحو حفظ الأمانة، والقيام بمهمة الخلافة، واستعمال قوانين التسخير لتحقيق حالة "الشهود الحضاري" و "إخراج الأمة الوسط"، وبناء "الأمة الخيرة".

هنا يصبح النشاط الإنساني المهتدي بالقراءتين –بجملته– نشاطاً محققاً لمقاصد الشارع وغايات الحق من الخلق. أما حين تُعطَّل القراءتان، فإن ذلك يعني إعدام الكون ودماره، وحلول ساعته وقيام قيامته. وحين تُعطل إحداهما فإن ذلك يعني إعداماً لشطر مقومات الحياة، وإهداراً لشطر من شطري الوجود الإنساني، بل الحياة كلها.

ولقد أحسن الصدر الأول القراءتين وأتقنهما، فوجدت "الأمة المسلمة" المتميزة عن سائر الأمم بالقراءتين قراءة الرواية وقراءة الدراية، فاستمسكت بالوحي وأعملت العقل في إدراكه وفهمه، وأطلقت كل وسائل الإدراك الإنساني تستقرئ الوجود، وتكتشف السنن، وتتبين العلاقات، فتحققت لها الريادة، والشهادة، والخيرية والقيادة. وبقيت تتمتع بذلك ردحاً من الزمان حتى طال عليها الأمد، وقست القلوب، فاستوردت من الأمم الأخرى التي لم تحسن غير قراءة ظاهر من الحياة الدنيا ومعركة "النقل والعقل"، فاختلت قراءتها، واضطرب فهمها، وتخلف إدراكها، وبدأت مسيرة تراجعها. وقد كانت هذه الأمة المرحومة في غنى عن هذه المعركة، فهي قضية من تلك القضايا التي حسمتها القراءة الشاملة المتدبرة، في وقت مبكر من تاريخنا. لكن قدَّر الله وما شاء فعل.

إن هذه الأمة وقد تكالبت عليها الأمم، وتداعت عليها الكوارث أحوج ما تكون اليوم إلى القراءتين لتستأنف مسيرتها، وليصلح آخرها بما صلح به أولها، ولن تستطيع ذلك ما لم تُعِدْ تشكيلَ عقلها، وبناء عالم أفكارها، وترميم نسقها الثقافي. وأن العقل الذي لا يتحقق بالرؤية الشاملة، لا يمكنه إعادة الترتيب لأولوياته ومهامه،ولا يستطيع القيام بالبرمجة والتخطيط، وإتقان دراسة المقدمات والأسباب للوصول إلى أفضل النتائج.

لقد كثرت الدراسات والكتابات التي تتحدث عن العقل المسلم، والعقل العربي وغيرهما من العقول، وكان للمعهد العالمي نصيب من هذه الدراسات، فالمعهد قد نشر كتاب الدكتور عبد الحميد أبو سليمان **أزمة العقل المسلم** الذي اشتمل على كثير من الأفكار المشتركة لدى مدرسة المعهد. وقد كتب الدكتور برهان غليون **اغتيال العقل العربي،** وكتب الدكتور محمد عابد الجابري **تكوين العقل العربي وبنية العقل العربي،** وألّف الدكتور الجوزو مفهوم العقل والقلب في القرآن والسنة. وكذلك كتب الدكتور حسن حنفي والدكتور محمد أركون، وكُتبت دراسات جامعية في "العقل عند الأشاعرة" و"العقل عند الشيعة الإمامية"، وحُققت بعض كتب المتقدمين ومقالاتهم مثل "**العقل وفهم القرآن**" للحارث المحاسبي (توفي 243هـ/857م) و "العقل عند ابن رشد" وغير ذلك.

وقد كنت شرعت في دراسة عن "العقل" في محاولة لقول شيء أشبه ما يكون "بفصل المقال فيما بين العقل والوحي من الاتصال والانفصال"، وبعد أن قطعت في البحث شوطا، وكتبت فيه ما يزيد عن

تسعين صفحة، حالت كثرة المشاغل بيني وبين إتمامه. وقد اطلع بعض الإخوة على اختصار له، فاستحسنوا ما ورد فيه، وعتبوا علي عدم نشر الملخص، وإنجاز البسيط. ففوضتهم نشر الملخص دون مراجعة مني له، لأنني لو فعلت فسأحوّل البحث إلى مشروع بحث جديد، وقد يتأخر سنوات، وقد لا يرى النور أصلا، فإن وجد القارئ فيه ما يفيد فلله الفضل والمنة، ثم للأخوة الذين قرروا نفض الغبار عنه الشكر والعرفان، وإن كانت الأخرى، فحسبنا أن بذلنا الجهد وحاولنا، ولعل في المسهب المطول ما يعوض عن قصور الوجيز، والله الموفق.

تتناول هذه الدراسة وظيفة العقل وموقعه في المنهجية الإسلامية، فما من شيء اضطربت فيه الأقوال وتضاربت فيها الآراء وكثرت حول موقعه المناظرات والمداورات والمحاورات كالعقل، على الرغم من ظهور موقف الإسلام منه، بل بداهته. وما من جزء من أجزاء المنهجية كان له من الأثر في حياة الإنسان وفلسفاته ومذاهبه وحضاراته تقدماً وازدهارا، أو تقهقراً وانحساراً، مثل ما للعقل، كذلك؛ فالعقل إن صلح واستقام صلح الأمر كله، وإن فسد أو انحرف أو تخلف عن موقعه أو تجاوز حدوده فسد الأمر كله، ولم ينفع بعد ذلك ضابط.

فلا غرابة إذا ما وجدنا القرآن يوليه العناية، ويتولى رسم سبل تقويته وبيان طرق تربيته وتنميته، والآفاق التي عليه أن يصول فيها ويجول، والحدود التي عليه أن يدخر دونها طاقته، وأن يحفظ فيها قدرته ليستفيد الإنسان منه الفوائد التي ربط الخالق العظيم استفادتها به، فلا تستفاد من سواه.

وردت مادة (عقل) وتصاريفها فقط في تسع وأربعين آية من آيات القرآن الكريم، وجاء ذكر معناه في ست عشرة آية أخرى بمادة "اللب" ومثلها بمادة "الفؤاد"، وذلك عدا ما ورد بألفاظ أخرى تحتمل معانيها أن يكون المراد العقل، وتحتمل سواه. كذلك، تعرضت السنة النبوية لبيان فضله وشرفه وأهميته، ومحاسبة الله العبد على مقدار ما لديه منه، وبيان أهم صفات العقلاء.

وما اتفقت كلمة العلماء على شيء كاتفاقهم على أنَّ ضرورات الحياة التي لا قيام لها بدونها خمس، يقف العقل في مقدمتها. واجتمع الرأي على أن أهم مقاصد الشرائع على اختلافها حفظ الضرورات الخمس التي يعد العقل أشدها ضرورة وأكثرها أهمية، وحلها متوقف عليه.[1]

حقيقة العقل

لم يعن علماؤنا كثيرا بالبحث في "حقيقة العقل" ومعرفة ماهيته. وقد صرح إمام الحرمين الجويني (توفي478هـ/1085م) بذلك، وأوضح أن أبرز من أولى البحث في حقيقة العقل شيئاً من العناية –من أهل السنة– الحارث المحاسبي (توفي243هـ/857م).[2] وأما الآخرون فقد كثر اختلافهم ونزاعهم في أمور لا طائل تحتها كالبحث في كون "العقل" عرضاً أو جوهراً،[3] والجدل في العلاقة بينه وبين النفس والروح وغير ذلك. وأفضل من تناول الحديث في حقيقة العقل الإمام أبو حامد الغزالي (توفي505هـ)،[4] فقد أوضح أن العقل يطلق على معان أربعة هي:

الأول: الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم، وبه يكون الإنسان مستعداً لقبول العلوم النظرية، وتدبر الصناعات الخفية الفكرية. وهو الذي عرفه الحارث المحاسبي بأنه: "غريزة يتهيأ بها الإنسان لإدراك العلوم النظرية"، (أي التي تحتاج إلى نظر وتفكير).

الثاني: العلوم الضرورية (البدهية) التي تظهر لدى الإنسان حين بلوغه سن التمييز، فيدرك جواز الجائزات العقلية، واستحالة المستحيلات ووجوب الواجبات.

---

1 انظر في ذلك مثلاً:

- الإمام الغزالي: المستصفى في علم الأصول (طبعة جديدة رتبها وضبطها محمد بعدالسلام عبدالشافي)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص174.
- الإمام الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة الشريعة، بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد الأول، ج2، ص7-8.

2 أبوعبدالله الحارث بن أسد العنزي المحاسبي، ولد بالبصرة 165هـ، وتوفي 243هـ/ 857م.

3 إمام الحرمين أبوالمعالي الجويني: البرهان في أصول الفقه (تحقيق د. عبدالعظيم محمود الديب)، القاهرة: دار الوفاء، 1992، ج1، ص95.

4 أبوحامد الغزالي، معيار العلم، ط دار المعارف، القاهرة، 1961م.

فالإنسان السوي عندما يبدأ التمييز، يدرك أن الكل أكبر من الجزء، وأن الواحد أقل من الإثنين، وأن الشخص الواحد لا يمكن أن يكون في مكانين في آن واحد، وأن كل حدث لا بد له من مُحدِث.

الثالث: مجموعة الخبرات والمعلومات التي يستفيدها الإنسان من التجارب، وملاحظة السنن والنواميس، ولذلك يقال للإنسان كثير التجارب: إنه عاقل، وقليل الخبرات: إنه غمر أو جاهل.

الرابع: ملكة الانضباط والسيطرة على النفس نتيجة العلم بعواقب الأمور وحقائق الأشياء، ونتائج الأعمال أو الأقوال، فيقال للقادر على السيطرة على نفسه وكبح جماح الضار من نوازعه وشهواته، المتحكم بدواعي إقدامه وإحجامه: إنه إنسان عاقل.

ففي الأول والثاني يظهر جانب الفطرة والموهبة وأصل الخلقة، وفي القسمين الثالث والرابع يظهر جانب الكسب. وقد نسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب —كرم الله وجهه— قوله:

رأيت العقل عقلين   مطبوع ومسموع
ولا ينفع مسموع   إذا لم يك مطبوع
كما لا تنفع الشمس   وضوء العين ممنوع

وفي الأقسام الثلاثة: الأول والثالث والرابع مجال كبير للتعاون بين الناس كما لا يخفى، وأما الثاني فيستوي في إدراكه سائر العقلاء المميزين. وظاهر أن هذا التقسيم المعرّف لحقيقة العقل يتناول العقل الذي هو الآلة أو الغريزة أو أداة الإدراك، والمعقول أي ما يستفاد بالعقل. فالتجارب والخبرات وما تؤدي إليه من معقولات ومعارف إنما هي معقولات مدركة، وليست جزءاً من حقيقة العقل. وملكة الانضباط والسيطرة لدى الإنسان غير داخلة في حقيقة العقل، وإن كانت ثمرة له.

ومن فوائد هذا التقسيم الذي بناه أبو حامد الغزالي، رحمه الله، أنه تناول القسمين اللذين دارت تقاسيم الكلاميين والحكماء والنفسانيين حولهما وهما:

أ- **العقل النظري**، وهو ما تدرك به الأمور النظرية على اختلاف أنواعها من المجالات العقلية والواجبات والجائزات، كإدراك استحالة الجمع بين النقيضين، ووجوب العلة ليوجد المعلول، وجواز خلق الجائز وعدمه.

ب- **العقل العملي**، وهو ما تدرك به أجزاء الأشياء والوقائع ليعمل بعد ذلك على تحديد العلاقة بينها، والخروج بأحكام أو نسب خيرية ثابتة بينها.[5]

مراتب الإدراك

أما مراتب الإدراك العقلي فتتفاوت على النحو الآتي:

1- العلم: وهو الإدراك الجازم المطابق للواقع.

2- الجهل: وهو الإدراك الجازم المغاير للواقع.

3- الظن: وهو إدراك رجحان الطرف الراجح من مدركيه.

4- الوهم: وهو إدراك رجحان الطرف المرجوح.

5- الشك: وهو إدراك متساو للطرفين.

والعلم لا يكون إلا يقينياً. والجهل نوعان: مركب، وبسيط، والظن والوهم تتفاوت مراتب كل منهما بحسب قوة درجات الإدراك أو ضعفها. أما المدركات العقلية أو ما تكتسبه العقول -من حيث عمل العقل لها- فهي قسمان:

الأول: معارف ضرورية (أي: بدهية)، تبده العقل، وتضطره إلى التسليم بها، وتحدث أحكامها فيه دون حاجة إلى نظر منه أو تأمل، كإدراك أن الكل أكبر من الجزء، وأن الواحد نصف الإثنين.

---

5 الغزالي، المرجع السابق، ص13.

والثاني: معارف نظرية مكتسبة يكتسبها العقل بعد التفكير والنظر والتدبر، وهي أكثر المعقولات، وهي التي يتفاوت العقلاء في إدراكها.

العقل في عصر التنزيل والصدر الأول

ليس في الإمكان العثور على خط فاصل بين العقل والنقل في فترة التنزيل، ولا مجال لتوزيع المسؤوليات والوظائف والصلاحيات بين النص والعقل لأسباب عديدة منها: أن القرآن العظيم قد استثار كل طاقات القوم العقلية والفكرية، وتحداهم أن يأتوا بمثله جزءاً أو كلاً فعجزوا. ولما ثبت لهم عجزهم بعد التحدي التام والفرصة الكاملة واستثارة جميع إمكانات الاستجابة، لم يكن لهم بد من الانقياد والتسليم والانبهار بهذا النص المعجز بناءً ومضموناً، ولم يعد أحد يفكر إلا بتلقفه وتفهم مراميه وتطبيقه نصاً وروحاً.

فالقرآن العظيم قد رد حيرتهم وحيرة من سبقهم من الأمم في سائر أمور الغيب التي كان العقل قد أعلن عجزه عن الإجابة السليمة عن أي تساؤل حولها، ويأسه بعد الجهود الفلسفية الهائلة لسائر الأمم من الوصول إلى إجابة شافية عنها، فإذا بالقرآن العظيم يشفي الصدور من حيرتها، وينقذ القلوب من ضلالاتها، ويطلق العقول من عقالها، ويحررها من سجونها في دهاليز البحث الضيقة عما لا يمكن أن تدركه بوسائلها، أو تناله بقدراتها المحدودة. فعوالم الغيب قد أصبحت من خلال نصوص القرآن العظيم كأنها مشاهدة من خلال أبدع عرض لأحوال الإنسان منذ النشأة الأولى إلى أن تحول إلى أمم وشعوب وقبائل، وأقوى بيان لسنن الله في تلك الأمم والشعوب ومواطن العبرة والعظة من أحوالها. كما اشتمل على عرض لتكوين السماء والأرض والبحار والأنهار والكواكب وكيفية تسخيرها، وغاية خلقها وإيجادها، والعلاقة بينها وبين الإنسان.

كذلك عرض لأحوال الآخرة ومشاهد القيامة بشكل يجعلها كأنها جزء من عالم الشهادة. وكانت آيات الأحكام والتوجيه الحياتي تأتي ضمن ذلك السياق لتوجد صورة واحدة بين العالمين: الغيب والشهادة. لذا، كان من العسير العثور على الخط الفاصل بينهما بحيث يدرك العقل أن وظيفته قد بدأت هنا أو انتهت هنا. فهو في عالم الغيب بكل أنواعه يتلقى الآيات بتسليم وانبهار وانقياد، أملاه استيقان العجز، وهو عمل

عقلي مع إدراك للحكم والغايات والمقاصد في كل ذلك، الأمر الذي يعطي الإنسان من الاطمئنان والارتياح ما يجعله في غنى عن التعلق بالبحث في تفاصيل الماهيات وجزئيات المركبات، التي لا يترتب عليها أثر نافع في الدنيا أو في الآخرة.

كما أن اكتشافهم للفوارق الكبيرة العظيمة بين حياتهم في ظلال القرآن الكريم، وحياتهم قبله، يجعلهم في غنى عن مناقشة شيء مما جاء به الكتاب العظيم، أو الرسول الكريم ﷺ، فإن التفاتة يسيرة من أي منهم إلى أي من المجالات العقدية الأصلية أو العملية الفرعية، التي كانوا عليها قبل الإسلام وصاروا إليها بعده، تجعل الواحد منهم يفزعه مجرد تذكر تلك الحال التي كان الإنسان فيها بكل قواه حجراً منفلتاً من أي توجيه من الوحي. ولكن ماذا كان شكل حياته تلك في العقائد أو المعاملات أو العلاقات أو غيرها من المجالات؟

لم يكن لدى مسلمي عصر التنزيل وقت ولا دوافع للبحث في سلطان العقل أو حاكمية النص. فقد من البديهي لديهم أن الإنسان يسخر كل طاقاته للبحث في الشيء قبل أن يصل تصور كامل له يدفعه إلى الإيمان. لكنه بعد أن يؤمن، ويستقر الإيمان في قلبه، تصبح الحدود واضحة لا تستدعي أحكاماً قانونية تكشف أبعادها، فالعقل يذل جهده في الملاحظة والاستقراء والتحليل والتعليل والاستدلال والاستنباط ليحيل إلى القلب ما يحمله على الإيمان أو الكفر. فإذا آمن القلب انصرف العقل ليمارس وظائفه في مجال المعرفة في عالمٍ يستطيع أن يسخر الحواس الإنسانية للعمل فيه لتجمع له سائر الوسائل التي تمكّنه من الوصول إلى أحكام تثبتها التجربة أو الحس أو قوانين الاستدلال والاستقراء والاستنباط.

فعالم الغيب عالم تحكمه عقائد تستقر في القلوب، وعالم الشهادة عالم يمارس العقل فيه وظيفته الاستكشافية التنظيمية مع سائر القوى التي هيأها الله تعالى في الوجود.

علاقة الوحي بالعقل عند سلف الأمة

ويوم يخلط الإنسان بن العالمين، فيطلق العقل في كل منهما أو يوظف النص في كل منهما بالطريقة نفسها، يتعذر العمل المجدي ويشيع التبطل المتفلسف وتنهار الأمة. ولم يكن لشيء من ذلك الخلط في عهد الصدر الأول وجود، ذلك أن الأمر قد كان أشبه بالبدهي عندهم. فالحباب بن المنذر، رضي الله عنه، يسأل رسول الله ﷺ عن المنزل الذي اختاره في بدر، ليعلم ما إذا كان اختياره وحياً من الله عز وجل، أو أن اختياره كان للرأي والحرب والمكيدة، وذلك لأن القائد هنا رسول الله، فعندما يُخبَر بأنه الرأي، يقترح تغيير المنزل ويوضح العلة في ذلك. وكذلك الحال بالنسبة لحديث تأبير النخل ونحوه من الأمور الدنيوية والسياسات التنظيمية. في كل هذه الأمور،كانت هداية الوحي وتوجيهاته الكلية وغايات الإسلام ومقاصد تشريعاته مع العقل المهتدي الفاحص الجوال والقلب المطمئن بالإيمان، كان ذلك كله يشكل فريق عمل متكاتف، مع إدراك واع لميادين التخصص: فالجانب العقدي المتعلق بأمور الألوهية والقدر والرسالة والبعث والآخرة والملائكة والجن والأرواح أمور تدرك بالوحي، ولا سبيل للوصول إلى الموقف الحق فيها إلا بواسطته بعد أن يحدث الوحي للعقل المعرفة، ليحيلها العقل بعد ذلك إلى القلب إيماناً. وحتى تحصل للعقل المعرفة، استخدم القرآن العظيم عالم الشهادة للوصول إلى ما يريد. فهو يلفت العقل إلى الكون وظواهر الطبيعة والخلق والإبداع المشاهد، ثم يركب الأدلة منها، ليحمل العقل على إدراك ما بينه وبين الكون والخلق من علائق. فالطبيعة والحواس والنفس والعقل والوحي الهادي كلها تعمل معاً لإحداث المعرفة وتحويلها إلى القلب لبناء الإيمان. لذلك لم يؤثر عن أصحاب الرسول ﷺ شيء يذكر من الاختلاف في مسائل العقيدة، ولم تكن تستوقفهم القضايا —خارج دائرة الاعتبار والاتعاظ– ولا كان البحث في حقائق المتشابهات ويشغلهم، لإدراكهم أن من حكمتها تعزيز معاني الدينونة لدى الإنسان وحمله على الإحساس الدائم بعظمة خالقه وقدرته، فلا مجال لتحويلها إلى مسرح للخيال الجامح، والفكر السارح.

أما مسائل التشريع، سواء تعلقت بالسياسة والمصالح العامة أو بالمعاملات والأحوال المدنية، فقد كانت مسرحاً رحباً لاختلافات في الاجتهاد والرأي كثيرة، لأنهم كانوا يدركون أن أحكام الفروع مبناها على العلل والمصالح وتنظيم شؤون الحياة، فلا بد من استعمال العقل، وملاحظة التجارب وإدراك فطرة الإنسان وطبائع الاجتماع والتمدن الإنساني.

والتوجيه القرآني ظاهر في ذلك، لأنهم تعلموا واعتادوا إذا ما سألوا عن أمر من أمور الحياة أجيبوا عنه، وإذا سألوا عن أمر من أمور الغيب لفت نظرهم إلى الحكمة منه لا إلى حقيقته، أو أحيل الأمر إلى علم الله تعالى.

(يَسْأَلُونَكَ عَنْ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ الْعَفْوَ...) (البقرة: 219)، (يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) (البقرة: 217).

(وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الرُّوحِ قُلْ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) (الإسراء: 85)، (يَسْأَلُونَكَ عَنْ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) (النازعات: 41-44).

وقد تضافرت عوامل عديدة لجعل جيل الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وخلفائه الراشدين من بعده، يتجهون الاتجاه الذي وصفنا، فيحفظون وحدة الأمة، ويحققون أهدافها من خلال:

- تفاعلهم مع توجيه قرآني ونبوي واضح ومفهوم.

- وانبهار بالقرآن العظيم واستعداد منهم وإدراك لطبائع الأمور، واستخدام ما أودع الله في الإنسان من قدرات وإمكانات، قد منحتهم تجربة معرفية مفيدة، وأورثتهم معرفة بالموقف المناسب من كل قضية.

- تربية نبوية سليمة كانت لهم الأسوة في كل ذلك.

فالقرآن العظيم يعلّم المسلم كيف يستخدم كل شيء في موضعه، ويلفت النظر إلى طبائع الأشياء ومقومات الأمور، والسنة بأنواعها تؤيد ذلك وتعضده، ومكانة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحبهم له، وتربيته لهم على ذلك أسلمت منهم القياد.

نماذج حية لمواقف السلف من العقل والوحي

عن عمرو بن شعيب قال: "جلسنا مجلساً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كنا به أشد اغتباطاً من مجلس جلسناه يوماً. جئنا فإذا أناس عند حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتراجعون القرآن، فلما رأيناهم اعتزلناهم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلف الحجر يسمع كلامهم، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضباً، يُعرف الغضب في وجهه حتى وقف عليهم، فقال: "أي قوم: بهذا ضلت الأمم قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتاب بعضه ببعض. إن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن يشد بعضه بعضاً، فما عرفتم فاعملوا به، وما تشابه عليكم فآمنوا به"، ثم التفت إليّ وأخي، فغبطنا أنفسنا أن لا يكون رآنا معهم".

وأخذ خلفاؤه من بعد، بذلك المنهج، فقد كانت أية محاولة للخلط في هذه الأمور، إشغالٌ لعقول الأمة بما لا ينبغي أن تشغل به، تقابل من خلفاء رسول الله ﷺ الراشدين بكل ردع وقوة.

قدم المدينة على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رجل يدعى الأصبغ بن عسل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وضربه بدرته حتى أدمى رأسه وأسقط عطاءه، ونهى عن مجالسته حتى تاب، وتراجع عن إثارة مثل تلك القضايا فعفى عمر عنه، ولكنه قرر نفيه إلى البصرة رغم ذلك، وكتب إلى عامله عليها أبو موسى الأشعري: "أما بعد فإن الأصبغ تكلف ما كُفى، وضيع ما وُلي، فإذا جاء كتابي فلا تبايعوه، وإن مرض فلا تعودوه، وإن مات فلا تشهدوه".[6] وقول سيدنا عمر: "تكلف ما كُفى وضيع ما وُلي" ظاهر تماماً في إيضاح تصور الصدر الأول لقضايا الغيب والمتشابه، وأنهم قد كفوها من خلال الوحي فلا ينبغي أن يشغلوا عقولهم بها، فالانشغال بها وضع لأهم الطاقات في غير موضعها، واستخدام للعقل في غير مجاله، ولو أن في بيان ذلك وكشف ستره، شيئاً من الفائدة، لكان أولى الناس بهذا البيان رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما والرسول عليه الصلاة والسلام لم يبين ذلك، ولم يسمح بانشغال أحد به، والكتاب يقول: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (المائدة: 3)، فإن ذلك دليل قاطع على أن أية فائدة دنيوية أو أخروية لا تتحقق وراء هذا البحث والخلط.

---

6 انظر: ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة بيروت: دار صادر، 1328هـ، ج2، ص198؛ وجلال الدين السيوطي: صون المنطق عن فني المنطق والكلام، تعليق علي سامي النشار، طبعة مكة المكرمة، بدون تاريخ، ص8.

إنه لا دين في الوجود إلا وفيه جملة من الحقائق التوقيفية التي لا تؤخذ إلا تلقّيا عن الأنبياء، فحتى الأديان الوضعية المختلفة والمذاهب والفلسفات تضع سياجاً حول جملة من القضايا، لا تسمح لعقول العامة بالخوض فيها، وتلتزم بتلقيها تلقّياً عن المذهب أو النحلة. فلا غرابة إذا من وجود هذه المساحة التي منحت الصحابة فرصة الانطلاق إلى تحقيق السيادة على شؤون الحياة والإبداع في وضع أسس الحضارة، فكانوا أول من عرف فكرة القياس بشقيه: التمثيلي الذي بلوروه وطوروه، والتعليلي الذي أسسوه فكان من ثماره المنهج التجريبي فيما بعد.[7]

لقد اتفقت كلمة المؤرخين لعصر لصحابة –سواء منهم من كتب في التاريخ العام، أو في التاريخ السياسي، أو في تاريخ الفكر– على وجود ظاهرة وحدة العقيدة لدى الصدر الأول. كما اتفقوا على تأكيد موقف الصحابة من قضايا الغيب والمتشابه ووحدة ذلك الموقف، وهو تلقي هذه الأمور عن الوحي والإيمان بها على ظواهرها دون تأويل أو تمثيل أو تعطيل، وتفويض حقائق المعاني المرادة منها إلى العليم الخبير، وإطلاق حرية العقل في الواجبات والأعباء الهائلة التي تصلح له، وما أكثرها.

وقد اختلف أولئك المؤرخون في تعليل هذه الظاهرة، وبيان أسبابها.[8] ومهما يكن ما قالوه فإن أهم الأسباب –في نظرنا– هو ذلك الإدراك السليم، والفهم الدقيق لعالم العبودية وعالم الألوهية، والمعرفة التامة بالفوارق بين عالمي الغيب والشهادة، والتمييز بين وسائل المعرفة الخاصة بعالم الغيب ووسائل المعرفة في قضايا عالم الشهادة، ثم استعمال كل وسيلة فيما خلقت له، وجعلت سبيلاً لمعرفته. فلا غرابة بعد ذلك أن ترى البشرية لأول مرة الوحي المعجز بجوار العقل المبدع يعملان سوياً متعاضدين لبناء أعظم حضارة عرفها الوجود البشري، وأوسط أمة أقلتها الأرض وأظلتها السماء.

---

7 انظر: علي سامي النشار: نأة الفكر الفلسفي في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، 1977، ج1، ص23؛ والزركشي: البحر المحيط الكويت: دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، من مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1992م.

8 راجع كتب: الفرق والملل، وكذلك ابن خلدون: المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، القاهرة، طبعة دار نهضة مصر (بدون تاريخ)، ج3، ص10119–1037؛ والمقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المسمى بخطط المقريزي، بيروت: دار صادر، بدون تاريخ، ج4، ص108–181؛ وطاش كبرى زاده، المفتاح، ج2، ص32؛ وكثيرين غيرهم.

أول الوهن وبداية الفصام

حين نحاول تحديد وقت أول فصام وقع بين النص والعقل، وجعل كلاً منهما بمواجهة الآخر. بحيث فقد التعاضد وسقط الاتحاد الذي كان بينهما، نجد ذلك في أعقاب الفتنة الكبرى التي اشتعلت إثر استشهاد الخليفة الشهيد عثمان ابن عفان رضي الله عنه. وقد تعاظمت هذه المحنة، وبدأت الآثار المفجعة تترتب عليها بعد استشهاد الخليفة الراشد الرابع الإمام الشهيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث ولدت في تلك الفترة الفرق الثلاث مرة واحدة: الشيعة والخوارج والمرجئة.

أما الشيعة، فقد طرحوا فكرة أن الإمامة كالنبوة منصب ديني لا يُنال إلا بالنص، وأوردوا جملة من النصوص استدلوا بها على ذلك، وأثبتوا العصمة للأئمة، كما ثبتت للأنبياء سواء بسواء، وطرحوا فكرة وجوب الولاء والبراء: الولاء لأئمتهم والبراء من غاصبي الخلافة منهم أو منكري إمامتهم، ورأوا: أن الأمة أقل شأناً من أن يترك لها اختيار حاميها، وأن العقول البشرية القاصرة أعجز من أن تعرف من هو الأجدر بإمامة الناس وقيادتهم، ولذلك فلا بد من تسليم الأمر كله لله ولنبيه ووصيه الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.[9] وكانت جماهير المسلمين وغالبيتهم العظمى في الجانب الآخر، يعتقدون أن الإمامة قيادة للأمة ورعاية لشؤونها، وتنظيم لحياتها وفق شرع الله ومنهاجه، وأن للمسلمين أن يؤمِّروا عليهم من يرضون دينه وأمانته وكفاءته لمهام الإمامة، إذا توفرت فيه شروطها. وأن يتم ذلك عن تشاور منهم واختيار حر، لا مجال لأي نوع من أنواع الضغوط فيه. وفي حُمَّى ذلك الخلاف والصراع، أطلت فتن أخرى برأسها. ذلك أنه حين أعوزت الفرق المتصارعة النصوص الصريحة، عمدوا إلى ضلالتين لا يدري أحد أيهما أظلم من أختها.

الأولى: تأويل النصوص وليها، لتدل على مذاهب تبنوها، ومواقف اتخذوها مسبقاً فجاؤوا في هذا الأمر بالعجب العجاب.

---

9 من أبرز النصوص التي تعلقوا بها في هذا المجال حديث الغدير الذي جمع أحد المحدثين ما ورد عنه في كتب الشيعة بأحد عشر مجلداً، وتوفي ولم يتمه وإلا لزادت مجلداته عن ذلك كثيراً، وهو كتاب الغدير في الكتاب والسنة والأدب، طبعة بيروت. انظر: الشهرستاني:الملل والنحل، أبوالفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

الثانية: فتنة وضع الحديث والكذب على صاحب الرسالة ﷺ، لتقديم نصوص صريحة الدلالة على ما يريدون.

وبكسر الضوابط باتجاه التأويل، فتحت أبواب من الشر وما أكثرها، قد يكون في مقدمتها تهيئة الظروف المناسبة لظهور الفرق الباطنية الملحدة، والفلسفات المنحرفة، والاتجاهات الاتحادية الحلولية الضالة. أما فتح باب الوضع في الحديث، فقد كلف الأمة جهوداً هائلة لتنقية لا تزال مصدر فخر لهذه الأمة من ناحية، لكنها جهود كان يمكن أن تبذل في أشياء أخرى، لولا ما وقع.

التفسير والتأويل

وما دام البحث قد أوصلنا إلى قضية التأويل وتحايلات حمل النصوص حملاً على تأييد المواقف المسبقة للفرق المتنازعة، فلا بأس من إلمامة يسيرة تلقي الضوء على علاقة ذلك بقضية "الفصام بين العقل والنقل".

لقد حفظ الله تعالى القرآن بلفظه، وأجمع العلماء على تحريم روايته بالمعنى ليبقى قادراً على إنشاء الحياة التي يريدها الله سبحانه وتكييفها وتوجيهها، وتناقلت الملايين ألفاظه بحروفها كما أنزلت لحكمة بالغة، لعل منها أن يبقى القرآن الأساس المتفق عليه بين المسلمين في سائر الأزمنة والأمكنة، يجتمعون عليه كلما تفرقت بهم السبل، وتشعبت بهم الأهواء. ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والفقهاء العظام من أصحابه بعده يحرصون الحرص كله على استقرار كل حرف من حروف القرآن في الصدور والعقول والقلوب والحياة ثم السطور. ولعل تلك الآثار الكثيرة التي تناقلها التابعون من الصحابة في النهي عن تدوين شيء غير القرآن مع القرآن، هو لهذه الحكمة وهذا الغرض. وليكون ما عداه من السنن دائراً حوله، مرتبطاً به، بل وتطبيقاً عملياً له، وفهماً سليماً على أعلى المستويات فيه، وهذا لم يتوافر لأي نص آخر من النصوص المنزلة وغير المنزلة.

أما معاني الآيات ومدلولاتها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يعجزه أن يذكر مع كل آية تفسيرها وفهم عليه الصلاة والسلام لها، ولكن ذلك لم يحدث. عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما كان رسول الله يفسر من القرآن إلا آيات معدودات علمه إياهن جبريل"، وذلك محمول على الآيات المتعلقة بالغيبيات، وبعض الأمور المجملة التي لا سبيل لفهمها إلا التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذلك تعددت مدارس التفسير وتنوعت وجالت العقول المسلمة عبر العصور في هذا القرآن جولات كثيرة متنوعة، حالف التوفيق بعضها وجانب بعضها الآخر. بل إن الصحابة رضوان الله عليهم، وهم الذين شاهدوا الوحي ينزل، وعرفوا أسباب النزول والناسخ والمنسوخ وارتباط الآيات بالوقائع، كثرت أقوالهم وتعددت آثارهم في التفسير حتى ذهب الإمامان الغزالي والقرطبي إلا أنه لا يصح أن يكون كل ما قاله الصحابة في التفسير مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجهين: أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت عنه من التفسير إلا آيات قليلة (وهو ما تقدم عن عائشة)، والثاني: أنهم اختلفوا في التفسير على وجوه مختلفة لا يمكن الجمع بينها، وسماع جميعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم محال، ولو كان بعضها مسموعاً لترك الآخر.

إن في ذلك دلالة على أن المراد ألاّ تُحبس العقول في فهم محدد مخصوص للقرآن لا تستطيع تجاوزه، بل يكون مجال الفهم والتأمل في آياته لأولي الألباب مفتوحاً بشرط أن يتدبروها. لذلك، كانت قراءة القرآن، والتدبر الدائم لآياته، والتأمل المستمر في معانيه قربة من أهم ما يتقرب به المسلم إلى ربه، مع النهي عن القراءة الخالية من الفهم، المنصرفة عن التدبر. واتفقت كلمة الفقهاء على أن التفهم والتدبر مع قلة القراءة أفضل من التلاوة الكثيرة بدون تدبر، والتدبر: تلاوة الآية، وإعادة النظر فيها، والتأمل في معانيها، ومحاولة معرفة كل ما تحتمله من معان، وإجالة الفكر فيها للوصول إلى مرادات مكنونة، يكشفها الله تعالى للموفقين من أولي العقول والألباب.

ومع بداية عملية الوضع في الحديث اتجه بعض الواضعين إلى ميدان التفسير ليدسوا فيه جملة كبيرة من الأحاديث، فيصيبوا من أغراضهم المشبوهة غرضين: الكذب على رسول الله ﷺ بتحريف سنته وتشويهها، وتشويش فهم المسلمين لمعاني القرآن العظيم بعد أن أعياهم تحقيق شيء من ذلك في نصه

ولفظه. وكان في مقدمة هؤلاء مقاتل بن سليمان (توفي150هـ)،[10] الذي ملأ تفسيره بجملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات التي تدل على تشبيه الباري بخلقه تشبيهاً مادياً معنوياً، كما تثبت له تعالى ذلك التجسيم وتعبر عنه تعبيراً مادياً ملموسا،[11] وتراه كائناً مادياً إنسانياً عالياً متميزاً. وتعطل الكثير من الآيات بإعطائها معان منسوبة إلى السنة، لا يمكن أن يكون مراده منها.

وسرعان ما تحول هذا المنهج في التفسير إلى مدرسة لها أتباع، وشاعت الأحاديث الدالة على التشبيه والمرتبطة بآيات الكتاب على أنها تفسير لها، وضاق أهل السنة والجماعة بهذا الحشو البغيض، كما ضاقت بذلك فرق أخرى، رأت أن هذا المنهج سوف يؤدي لا محالة إلى فكرة الحلول. وبالفعل، كان ذلك التشبيه نواة لظهور مذهب الحلولية الإلحادي الذي يُجوّز أن يظهر الباري تعالى بصورة شخص. ولم ينقض القرن الثالث حتى ظهرت نتيجة لهذه الأفكار الضالة –الفرق الحلولية التي كانت ترى السجود لكل جميل أو جميلة لإمكان الحلول الإلهي فيه. هذا النوع من التفسير كان لا بد من أن يحدث رد فعل شديد، فتصدى له بادي الأمر جهابذة السنة ينخلون هذه الأحاديث وينتقدونها نقد الصياريف، ويُخلّصون السنة ومعاني الكتاب منها.

ولكن ظهر فريق آخر من العلماء، رأوا أن ينازلوا هؤلاء لا بمنهج نقد نصوص الحديث وتمييزها من خلال نقد الأسانيد، فإن هذا المنهج قد يبقي –في نظرهم– على بعض الأحاديث التي قد يستفيد منها هؤلاء ويوظفونها. إذن، لا بد من الاستفادة من المنهج العقلي، وحين بدأ هؤلاء عملية النقد العقلية، امتد نقدهم إلى بعض ما صح من السنن فتناولوها بالرد أو التأويل، مما حدا برجال الحديث أن يتصدوا لهم. فعاد هؤلاء ينتقدون منهج التمسك بالظاهر، ويؤكدون وجوب إخضاع ما صحت روايته كذلك إلى الدراسة العقلية فيما لا تقبله العقول من نصوص الحديث، فأما أن يرفض أو يؤول. ثم امتدت حركة التأويل العقلي إلى آي الكتاب الكريم، وبدأت المواجهة. وكان من الطبيعي أن يحاول كل من الفريقين التجاوز على سائر ما للآخر وإخضاعه والسيطرة عليه، فلم يعد في الأمر تعاون أو تفاهم، بل صراع تستخدم فيه كل الأسلحة السياسية والعلمية والفكرية، ووراء كل من العقل والنقل فرق وطوائف. وبدأ ظهور التفسير بالمأثور مقابل

---

10 النشار، مرجع سابق، ج1، ص289.

11 النشار، مرجع سابق، ج1، ص291.

التأويل، والدراية مقابل الرواية، والتوفيق بين العقل والنقل، أو التلفيق أحياناً مقابل "التوقيف". وكل فكرة مهما كانت يسيرة لا تلبث أن تتحول إلى مدرسة ففرقة فطائفة.

كان الجعد بن درهم (قتل قبل سنة 128هـ/746م) من بين أهم المفكرين الذين عرف لهم أثر كبير في انتشار فكرة التأويل العقلي للنصوص الثابتة إذا كان فيها ما قد يُفهم منه التشبيه. كما عرف عنه الرفض العقلي للنصوص غير المتواترة في هذا المجال، مما حمله آخر الأمر على نفي صفات الباري جل شأنه القائمة بذاتها. وتؤكد معظم المصادر على أن الجعد قد قضى جزءاً من حياته في وسط يهودي، فكان شديد الخشية أن ينتقل التجسيم اليهودي إلى الإسلام. فكان يتوضأ، ويذهب إلى وهب بن منبه وغيره، يجادلهم في الصفات بعد أن راعه الحشو الكبير والإسرائيليات الكثيرة التي تؤكد التشبيه والتجسيم. ولما لم يجد عند وهب وغيره حلاً لمعاناته وتفسيراً عقلياً مقنعاً يريحه في تلك الأمور، سارع إلى إعلان تحكيم العقل في كل شيء. وتطرف الجعد إلى حد نفي الصفات، وإعلان التعطيل، والقول بخلق القرآن. وقبل أن يعدمه خالد بن عبد الله القسري (توفي128هـ)، كانت بعض أفكاره قد انتشرت بالفعل.

كان أهم من أخذ عنه الجهم بن صفوان (توفي128هـ/746م)،[12] الذي نسبت إليه فرقة الجهمية، والتي أضافت إلى فكر الجعد المتطرف تطرفاً آخر، حيث اعتمدت التأويل العقلي في كل شيء. أعلنت الجهمية رفض أي حديث لا تقبله عقولها مهما كانت درجة صحته، خاصة بعد أن لقي جهم مقاتلاً بن سليمان في مدينة "بلخ"، وبقي يرتاد مسجده ويستمع لما كان يردده من إسرائيليات، فيجادله ويحاوره حتى استعدى جهم ما وضعه مقاتل من مذهب يدور على التجسيم والتشبيه، يقول الإمام الأشعري: "إن مقاتل بن سليمان يقرر أن الله سبحانه جسْمٌ، وأن له جثة، وأنه على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم، وله جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا غيره يشبهه".[13] والإمام أبو حنيفة –رحمه الله– (توفي150هـ/767م) يعدهما مذهبين خبيثين دخلا الفكر الإسلامي من الشرق، فيقول:

---

12 انظر: ابن كثير: البداية والنهاية، (350/9)؛ والغزالي، ميزان العمل، (185/1)؛ وابن الأثير: الكامل، (127/5)؛ وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، (170/1-169).

13 أبوالحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، (153/1).

"أفرط جهم في نفي التشبيه حتى قال: إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل في معنى الإثبات حتى جعله مثل خلقه. إن هذا معطل وذاك مشبه، وإن لهما رأيين خبيثين.[14]

وخلاصة القول: أن القضايا الخطيرة في تاريخ الفكر الإنساني حين لا تعطى فرص النمو والتفاعل السليم القائم على النظر الكلي المحيط بكل ما له في الأمر علاقة، فإن الآراء والمذاهب تأتي فجة قاصرة انفعالية، إن عالجت شيئاً حطمت أشياء. وقد كانت تلك هي السمة الغالبة على النتاج الفكري في تلك المرحلة الخطيرة من مراحل التجربة التاريخية للأمة.

العقل والنقل في المجال الفقهي

يعرف الفقه في اللغة بأنه الفهم مطلقاً، أو فهم الأشياء الدقيقة، وهو في الاصطلاح: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية". أما "أصول الفقه" فالأصل في اللغة ما ينبني عليه غيره، والفقه قد عرفته. وهذه العبارة مركبة، وتعني "معرفة أدلة الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد".

إن تلك الصورة القاتمة التي رأيناها للفصام بين الوحي والعقل، ثم نشوب الصراع بينهما، ذلك الصراع الذي أدى إلى تعطيل الوحي وتحديد مجالات الاستفادة منه، وتيه العقل المسلم وضلاله في متاهات الفلسفة، ليست هي الصورة الكلية أو الحالة العامة. فلقد كان هناك في الجانب الآخر صورة مشرقة نيّرة، بقي العقل والنقل فيها متكاتفين متعاضدين، فآتيا أحسن الثمار وأفضل النتائج، تلك النتائج التي ستبقى داعياً ومنبهاً على الدوام إلى أن هذا الدين لا تقوم دولته إلا على مثل تلك الوحدة التي كانت بين السمع والعقل على عهد الصدر الأول. إن أي فصام بين الوحي والعقل أو أن أي خلل في العلاقة بينهما، أو اضطراب سوف يؤدي حتماً إلى ضياع الأمانة، وتعطيل الرسالة، وانهيار الأمة.

---

14 الغزالي، المصدرالسابق، (169/3).

لقد كان على الجانب الآخر أئمة أجلاء هالهم ما دخل الناس فيه، وحاولوا إيقاف عجلة التدهور فلم يسمع الناس لهم. فانصرفوا يشيدون للأمة علوماً، كانت ولا تزال وستظل مفخرة لهذه الأمة ونموذجاً من نماذج "إبداع الوحي الإلهي والعقل المسلم" حين يتكاتفان ويتفاعلان. أولئك الأئمة أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والسفيانين وغيرهم، ممن لم تلفهم عجلة تلك الفتنة العمياء.

الإمام أبو حنيفة (70–150هـ)

تناول أبو حنيفة تلك القضايا التي حولها الآخرون إلى أزمات، ومر عليها مسرعاً ليؤسس فقهاً لا يزال الناس عيالاً عليه. طرحوا عليه مسألة الذات والصفات الإلهية، هذه المسألة التي أورثت المسلمين فرقة وانقساماً لا يزالون يعانون منهما، فحسم الأمر بقوله: "إن الله تعالى واحد من طريق العدد، ولكن من طريق أنه الله تعالى لا شريك له: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (الصمد: 1–4). ولما سمع مقاتلاً بن سليمان ينشر التشبيه والتجسيم، وسئل عن ذلك قال: "إن ربي لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه".

ويأتيه الناس يسألونه رأيه في "الجبر والقدر"، فيتمنى عليهم ألاّ يخوضوا فيهما، ويقول: "هذه مسألة قد استعصت على الناس فأنى يطيقونها، هذه مسألة مقفلة قد ضل مفتاحها". ويلحون عليه في الجواب وهو يحاول صرفهم عنه فيقول: "أما علمتم أن الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس، كلما ازداد نظراً ازداد حيرة".

ولكنهم لا يكتفون منه بذلك، ويصورن على أن يقدم تفسيراً يوفق بين العدل والقضاء، وبعد محاولات منه كثيرة لصرفهم عن الولوج في عمق المسألة يقول: "وإني أقول قولاً متوسطاً: لا جبر ولا تفويض ولا تسليط، والله تعالى لا يكلف العباد بما لا يطيقون، ولا أراد منهم ما لا يعلمون، ولا عاقبهم بما لم يعملوا،

ولا سألهم عما لم يعلموا، ولا رضي لهم بالخوض فيما ليس لهم به علم، والله يعلم بما نحن فيه."[15] وبمثل هذا كان يجيب جعفر الصادق رضي الله عنه.

فأبو حنيفة رحمه الله ينصرف عن هذه القضايا إلى القضايا المتعلقة بحياة الناس وتنظيم شؤونهم وحفظ ضرورياتهم، وبذلك ينفق الفضل من عقله متدبراً وحي ربه، فيكون رحمه الله من أولئك الأئمة الذين وضعوا قواعد القياس الأصولي وأسسه، ويسجل له أصحابه قرابة نصف مليون مسألة من مسائل الفقه المختلفة قد أفتى فيها، وبين الوجه الشرعي للتصرف فيها. وقد شملت هذه المسائل معظم جوانب الحياة من عبادات ومعاملات وعلاقات وجهاد وسير وجنايات وعقوبات وعتق ومواريث ونكاح وطلاق. وكان الذين يرتادون هذا النوع من حلقات العلم ودروسه يخرجون بصلاح هذه الشريعة وسلامتها، وإعجازها، وأنها شريعة خالق الكون والحياة والإنسان.

مالك بن أنس (توفي179هـ/795م)

أما إمام دار الهجرة رضي الله عنه فقد حارب التكلم في الصفات عامة، بل منع رواية أحاديث الصفات. وكانت المعارك الكلامية حادة بين المشبهة والمنزهة في قضية الاستواء، وخاصة قوله تعالى: (الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) (طه: 5)، فوقف يردد قولته المشهورة: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً،...".[16] وكأنه كان يؤكد للناس ألاّ يشغلوا أوقاتهم إلا فيما تحته عمل. وصرف جهده وجهود أصحابه نحو ضبط الأعمال والتصرفات الإنسانية المختلفة بضوابط الشريعة. وجمع موطّأه الذي كاد المنصور أن يحمل الناس عليه لولا موقف مالك نفسه رحمه الله. فأثرى الفكر الإسلامي بقواعد أصولية ومسائل فقهية، لا تزال حتى اليوم قادرة على التجاوب مع حاجات الناس ومشكلاتهم.

---

15 انظر كتاب: أبوحنيفة، للشيخ محمد أبوزهيرة، القاهرة: دار الفكر العربي، ط2، 1947، ص177-180.

16 الحافظ أبوبكر البيهقي، الاعتقادن فيصل أباد (باكستان): أكاديمية الحديث، (د. ت)، ص43.

وكذلك فعل **الإمام الشافعي** (توفي204هـ/819م)، فجمع مسائل الأصول للمرة الأولى في رسالته التي لا تزال مباحثها محور الدراسات الأصولية منذ وضعت.

ونحوه **الإمام أحمد بن حنبل** (توفي241هـ/855م)، وقبلهم جميعاً **جعفر الصادق** (توفي148هـ/765م)، وكثير غيرهم حتى تركوا تلك الثروة الضخمة الهائلة التي مع كل ما أصابها لا تزال قادرة معطاءة، وكلما اطلع عليها الآخرون أعجبوا وعجبوا لهؤلاء الأئمة كيف أبدعوا ذلك الإبداع، ويشتد العجب من هذا الخلف الذي أضاع الكتاب وتخلّى عن السنة وترك الصلاة واتبع الشهوات.

لقد تحوّل الفقه بعد تلك الممارسات الخاطئة من أسلوب ونهج لضبط حياة الناس ووقائعها بضوابط الشريعة إلى وسيلة لتسويغ الواقع في بعض الأحيان، وإشباع الرغبة في التفريع والوصول إلى أحكام الافتراضات في أحيان أخرى. إن تلك الحالة للحياة الفقهية أورثت المسلمين نوعاً من القلق الغريب، كثيراً ما جعل الأمر الواحد في زمن واحد ومكان واحد حلالاً عند هذا الفقيه حراماً عند غيره. ويكفي أنه قد أصبح لدينا أصل من الأصول الفقهية، وباب من أوسع أبواب الفقه عرف بباب "المخارج والحيل". وأصبح إتقان هذا الباب والمهارة فيه دليلاً على سعة فقه الفقيه، ونبوغه وتفوقه على سواه. وكلما تقدم الوقت وضعف سلطان الدين على أهله، تفاقم هذا الأمر، وتساهل الناس في أمر الشرع، حتى وصل الأمل لدى بعض القائمين على الفتاوى أنه أخذوا يفتون بما لا دليل عليه، أو ما لا يعتقدون صحته زعماً منهم أن في ذلك تخفيفاً على الناس، أو تشديداً يضمن عدم تجاوز الحدود، كأن يرخص بعضهم لبعض الحكام، بما لا يرخص فيه لعموم الخلق.

وقد يسأل سائل عن الوضوء من لمس المرأة، أو مس الذكر، فيقول: لا ينتقض به الوضوء عند أبي حنيفة. وإذا سئل عن لعب الشطرنج وأكل لحوم الخيل، قال: حلال عند الشافعي. وإذا سئل عن تعذيب المتهم، أو مجاوزة الحد في التقريرات، قال: أجاز ذلك مالك. وإذا أراد أن يحتال لأحد في بيع وقف، إذا خرب وتعطلت منفعته، ولم يكن لمتوليه ما يعمره به، أفتاه بجواز ذلك على مذهب أحمد، حتى أصبحت أوقاف المسلمين تتحول من الوقف إلى الملك الخاص من مدة لأخرى. وهكذا ضاعت مقاصد الشرع، وأهملت قواعده الكلية وغاياته العليا وقيمه الحاكمة.

لقد كان للفقهاء موقف آخر. وهذا الموقف وإن لم يكن مماثلاً تمام المماثلة لموقف الصدر الأول غير أنه أقرب ما يكون إليه، إلا أنه يبقى موقف الجمع بين العقل والنقل، وتوحيدهما في سبيل الوصول إلى الغايات الإسلامية، والمقاصد الشرعية، وتوزيع الأدوار في بعض الأحيان بينهما. هذا التوزيع الذي كان يعطي للعقل النصيب الأكبر والأوفى في معالجة قضايا الحياة ومشكلاتها، ووضع الضوابط الشرعية.

فسائر الأشياء -على حكم العقل- وهو البراءة العقلية حتى يرد دليل شرعي، فإن لم يرد دليل لاحظ العقل الضرر والنفع، فحكم بأن حكم المضار التحريم، وحكم المنافع الإباحة، ويأتي الشرع بنفي الضرر والضرار كذلك. فكان الحكم يأخذ صفتين:

1- صفة الحكم الشرعي الذي يترتب عليه الثواب والعقاب الدنيويان في الحدود والجزاءات، والأمور الأخرى مما لم يترتب عليه جزاء دنيوي.

2- صفة الحكم العقلي باستقباح الضرر، واستحسان إزالته، وقد اتفقت كلمتهم جميعاً على كونه دليلاً، ووجوب الأخذ به بهذه الصفة، وأن أدلة الأحكام اثنان لا ثالث لهما: "النص والعقل".

وإذا كانوا قد احتجوا بالرأي الذي يتسع للرؤية القاطعة (المعتدة دليلاً عقلياً) ولغيرها من الظنيات، فكيف لا يحتجون بالدليل العقلي؟ لقد كان اجتهاد أئمتنا اجتهاداً مطلقاً لا يقيده غير التقوى التي تنير سبله، والضوابط العلمية التي تسدد مسالك الاجتهاد. ولذلك فقد كان كل واحد من علمائنا يتحمل مسؤوليته كاملة وبشجاعة نادرة عن كل ما ينتهي إليه اجتهاده، لكنه يعد رأيه حجة عليه، لا على غيره من المسلمين، مجتهدين كانوا أو غير مجتهدين.

ولم يكونوا يجدون أية غضاضة في أن يقرروا أن العقل شريك النص الذي لا ينفك عنه فاهماً للنص، متفقها فيه، مفسراً إياه أو مؤولاً، مجتهداً في تطبيقه على الوقائع، مرجحاً عند التكافؤ. فالعقل هو مناط التكليف، ونظره أول الواجبات، واجتهاده بقدر ما آتاه الله تعالى من طاقة وجلد، فرض من أهم الفرائض وقربة من أقرب القربات. ومن ثم لا يعتد بعمل لا يمهد العقل له بالقصد والنية، مهما بلغ من إتقان الشكل وضبط الصورة.

وقد اتفقت كلمتهم على أن العقل يمكن أن يستقل بالحكم الشرعي، وهو ما يسمونه بالدليل العقلي المستقل. ويمكن أن يشارك في مقدمات دليله مقدمات أو مقدمة شرعية، فيكون الدليل العقلي غير المستقل.

ومع أن بعض الأئمة قد حاولوا حصر مجالات النظر العقلي فيما له أصل يرجع إليه كالإمام الشافعي، إلا أن كثيرين من الأئمة الآخرين رفضوا ذلك الشرط، فقالوا بالمصالح المرسلة، والاستحسان، وسد الذرائع، والعرف والعادة، والأخذ بالأخف أو الأثقل، والأخذ بأقل ما قل أو لنُسمّه التوسط، وهو من مذهب الإمام الشافعي رحمه الله نفسه.

وهنالك الأصل الذي سموه بـ"الاستدلال"، وهو عبارة عن إقامة دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس شرعي".[17] والاستدلال إنما يكون بأدلة قائمة على النظر العقلي المحض، كالقياس المنطقي، والاستصحاب، والتلازم بن حكمين من غير تعيين علة.

والغريب أن هذا الأمر قد شاع بين الفقهاء حتى أننا لنجد فقهاء مدرسة أهل الظاهر، الذين يفترض فيهم أن يكونوا أقل الناس عناية بإثبات صحة الدليل العقلي، من أقوى الفقهاء وأشدهم دفاعاً عن حجج العقول، إذ يعقد الإمام ابن حزم الظاهري في كتابه الأصولي باباً، يعنونه "الباب الثالث في إثبات حجج العقول".

ويستعرض ابن حزم في هذا الباب كل مصادر معرفة الحكم الشرعي ثم يعرض، بالرد على منكري الاحتجاج بالعقل على الحكم الشرعي فيقول: "قالوا: قد يرى الإنسان يعتقد الشيء ويجادل عنه، ولا يشك في أنه حق، ثم يلوح له غير ذلك، فلو كانت حجج العقول صادقة لما تغيرت أدلتها".[18]

ثم يقول: "هذا تمويه فاسد، ولا حجة لهم على مثبتي حجج العقول في رجوع من رجع عن مذهب كان يعتقده ويناضل عنه، لأننا لم نقل: إن كل معتقد لمذهب ما فهو محق فيه. ولا قلنا إن كل ما استدل به مستدل ما على مذهبه فهو حق، ولو قلنا ذلك لفارقنا حكم العقول. لكن قلنا: إن من الاستدلال ما يؤدي

---

17 شرح الكوكب المنير، ص382.

18 ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، ص14-18.

إلى مذهب صحيح إذا كان الاستدلال صحيحاً مرتباً ترتيباً قويماً... وقد يوقع الاستدلال إذا كان فاسداً على مذهب إلى مذهب لا بد له ضرورة من أن يكون أحد استدلاليه فاسداً: إما الأول وإما الثاني. وقد يكونان معاً فاسدين... لا بد من أحد هذه الوجوه، ولا يجوز أن يكونا صحيحين معاً البتة، لأن الشيء لا يكون حقاً وباطلاً في وقت واحد من وجه واحد. وقد يكون أقساماً كثيرة –كلها أباطيل إلا واحداً– فينتقل المرء من قسم فاسد منها إلى آخر فاسد. وهذا إنما يعرض لمن غبن عقله ولم ينعم النظر فمال بهوى أو تهور بشهوة أو أحجم لفر جبنه، لمن كان جاهلاً بوجوه طرق الاستدلال الصحيحة، لم يطالعها ولا تعلمها.

"وأكثر ما يقع ذلك فيما أخذ من مقدمات بعيدة: فكان الطريق المؤدي من أوائل المعارف إلى صحة المذهب المطلوب طريقاً بعيداً كثير الشعب فيَكل فيها الذهن الكليل، ويدخل مع طول الأمر، وكثرة العمل ودقته السآمة: فيتولد الشك والخبال والسهو".

وزيادة في الدفاع عن حجج العقول كما سماها، يعقد ابن حزم مقارنة طريفة بين ما يثبت بحجج العقول والحسيات والتجريبيات، ويبين تهافت استدلال الناكرين لحجج العقول بأن اعتراضهم باطل لأن الأمر ذاته "يدخل أيضا على الحواس، فيرى المرء شخصاً فربما ظنه زيداً وكابر عليه، حتى إذا تثبت فيه علم أنه عمرو. وهكذا يعرض في الصوت المسموع وفي الملموس وفي المذوق، وقد يعرض ذلك في الشيء، يطلبه المرء، وهو بين يديه في جملة أشياء كثيرة فيطول عناؤه في طلبه ويتعذر عليه وجوده، ثم يجده بعد ذلك، فلا يكون عدم وجوده إياه مبطلاً لكونه بين يديه حقيقة، فكذلك يعرض في الاستدلال، وليس شيء من ذلك بموجب بطلان صحة إدراك الحواس، ولولاه لم نعلم أصلاً، كما أن حواس المجنون المطبق والمغشي عليه لا يكاد ينتفع بها، وقل ما يعرض هذا في أعداد يسيرة، ولا فيما أخذ بمقدمات قريبة من أوائل المعارف. ولا سبيل إلى أن يعرض ذلك فيما أوجبته أوائل المعارف إلا لسوفسطائي رقيع، يعلم يقينا بقلبه أنه كاذب، وأنه مبطل وقاح، أو لممرور ممسوس ينبغي أن يعالج دماغه، فهذا معذور، وإنما نكلم الأنفس لسنا نقصد بكلامنا الألسنة، ولا علينا قصر الألسنة بالحجة إلى الإذعان بالحق، وإنما علينا قسر الأنفس إلى تيقّن معرفته فقط.

"فهذا الذي ظنوه من رجوع من كان على مذهب ما إلى مذهب آخر أن ذلك كله حجج عقل تفاسدت، إنما هو خطأ صريح، فمن هنا دخلت عليهم الشبهة، وإنما بيان ذلك أن ما كان من الدلائل

صحيحاً محققاً فهو حجة العقل، وما كان منها بخلاف ذلك فليست حجة عقل، بل العقل يبطلها، فسقط ما ظنوا والحمد لله رب العالمين".

"وقد سألوا أيضا، فقالوا: بأي شيء عرفتم صحة العقل؟ أبحجة عقل أم بغير ذلك؟ فإن قلتم عرفناها بحجة العقل ففي ذلك نازعناكم، وإن قلتم: بغير ذلك، فهاتوه".

"قال أبو محمد: وهذا سؤال مبطلي الحقائق كلها، والجواب على ذلك وبالله التوفيق: أن صحة ما أوجبه العقل عرفناه بلا واسطة وبلا زمان، ولم يكن بين أول أوقات فهمنا وبين معرفتنا بذلك ألبتة. ففي أول أوقات فهمنا، علمنا: أن الكل أكثر من الجزء، وأن كل شخص فهو غير الشخص الآخر، لا يكون قائماً قاعداً في حال واحدة، وأن الطويل أمد من القصير. وبهذه القوة عرفنا صحة ما توجبه الحواس. وكل ما لم يكن بين أول أوقات معرفة المرء وبين معرفته به مهلة ولا زمان، فلا وقت للاستدلال فيه، ولا يدري أحد كيف وقع له ذلك، إلا أنه فعل الله عز وجل في النفوس فقط. ثم من هذه المعرفة أنتجنا جميع الدلائل".

ويبلغ ضيق أبي محمد بهؤلاء مبلغه فيخاطب للمجادل في حجية الدليل العقلي:

"... إن كنت مسلماً فالقرآن يوجب صحة حجج العقول." ويورد ابن حزم جملة من الآيات الكريمة في هذا، منها قوله تعالى: (...الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) (غافر: 35)، وقوله تعالى: (...قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ) (البقرة: 111). ثم يبين أن البرهان والمطلوب والمراد بالعلم في سائر آيات المحاججة والمجادلة التي أوردها واستدل بها هو حجة العقل. وبعد أن يثبت أبو محمد بطلان أقوال المخالفين كافة، القائلين بأن طرق الوصول إلى الحقائق تنحصر بالإلهام، أو التقليد، أو الخبر المجرد أن المرجوع إليه للوصول إلى حقائق الأشياء، إنما هي حجج العقول وموجباتها، يؤكد أن العقل هو الذي يميز بين صفات الأشياء الموجودات، ويوقف المستدل به على حقائق كيفيات الأمور الكائنات.

تغير وظيفة العقل لدى الفقهاء أيضاً

ثم تغيرت وظيفة العقل عند الفقهاء أيضاً، وأدخلوا في أصول الفقه جملة من المباحث الكلامية حول حكم الأشياء قبل الشرع، وشكر المنعم أيجب بالعقل أم بالشرع؟ وتكليف المعدوم، وخطاب من لم يخلقوا، والتحسين والتقبيح العقليين، وإن كان الدليل العقلي يوصل منفرداً إلى حكم شرعي قطعي أم لا؟ وغيرها من أبحاث لا طائل تحتها، تدل على أن القوم عادوا إلى لعبة التفريط بالمطلوب وتكلف طلب ما لم يطلب. وفتح في هذا المجال باب خلط الوظائف، وإضاعة المصالح، واضطراب الرؤية، وانتشار الاختلافات حتى برز علم جديد عرف بعلم الخلافيات. ووظيفة الخلافي هدم ما يبني غيره من مذاهب، والدفاع عن مذهبه وموقفه بكل وسائل الجدل والمنطق. فتشيع الفتن، وتتحول المذاهب الفقهية إلى ما يشبه الأحزاب الكلامية، ويفشو التقليد، وينتشر التعصب للمذاهب، وينتشر الضعف الفكري لدى الناس، ويدب الرعب في نفوسهم، ويشتد خوف الناس على دينهم من فقهاء السوء الذين احترفوا إصدار الفتاوى للحكام ومداهنتهم ومجاراتهم بالحق والباطل.

وكسائر الأمور التي يفرضها الخوف الداهم، والرعب الطارئ فلا تكون ناضجة، بل ربما يكون الدواء أخطر من الداء، لأنه ليس بدواء على الحقيقة، بل هو مجرد رد فعل، قام بعض العلماء ينادون بسد باب الاجتهاد، ومنع ممارسته إلا بشروط لا يمكن توافرها إلا في أفذاذ قلائل، قد لا يتوافر منهم في القرن أكثر من واحد. وبدأ العقل المسلم يسترخي، والفكر الإسلامي ينحدر في دركات الضعف، فتسرب التفكك إلى الأمة واستولى عليها الوهن. وجاءت الحروب الصليبية لتشغل الأمة في قضية الدفاع عن نفسها فقط، وتصرفها عن إصلاح مناهج الفكر والالتفات إلى هذا الجانب الخطير من قضاياها.

أما من ادعى أن العقل يحلل أو يحرم، أو أن العقل يوجد عللاً موجبة لكون ما أظهر الله الخالق تعالى في هذا العالم من جميع أفعاله الموجودة فيه من الشرائع وغير الشرائع، فهو بمنزلة من أبطل موجب العقل جملة. وهما طرفان: أحدهما أفرط فخرج عن حكم العقل، والثاني فرَّط فخرج عن حكم العقل. ومن ادعى طريق العقل من هاتين الفرقتين معاً: إحداهما التي تبطل حجج العقل جملة، والثانية التي تستدرك بعقولها على خالقها عز وجل أشياء لم يحكم فيها ربهم بزعمهم. فثقفوها هم ورتبوها رتباً أوجبوا أن لا محيد لربهم تعالى عنها، وأنه لا تجري أفعاله عز وجل إلا وفق قوانينها.

لقد افترى كلا الفريقين على الله عز وجل إفكاً عظيماً، وأتوا بما تقشعر منه جلود أهل العقول، وقد سبق تبيان أن حقيقة العقل إنما هي تمييز الأشياء المدركة بالحواس وبالفهم، ومعرفة صفاتها التي هي عليها جارية وعلى ما هي عليه فقط من إيجاب حدوث العالم. وأن الخالق واحد لم يزل، وصحة نبوة من قامت الدلائل على نبوته، ووجوب طاعة من توعدنا بالنار على معصيته، والعمل بما صححه العقل من ذلك كله، وسائر ما هو في العالم موجود مما عدا الشرائع، وأن يوقف على كيفيات كل ذلك فقط. فأما أن يكون العقل يوجب أن يكون الخنزير حراماً أو حلالاً، أو يكون التيس حراماً أو حلالاً، أو أن تكون صلاة الظهر أربعاً وصلاة المغرب ثلاثاً، أو أن يمسح على الرأس في الوضوء دون العنق، أو أن يحدث المرء من أسفله فيغسل أعلاه، أو أن يتزوج أربعاً ولا يتزوج خمساً، أو أن يقتل من زنا وهو محصن وإن عفى عنه زوج المرأة وأبوها، ولا يقتل قاتل النفس المحرمة عمداً إذا عفا عنه أولياء المقتول، أو أن تخص صورة الإنسان بالتمييز دون صورة الفرس، أو أن تكون الكواكب المتحيرة سبعاً دون أن تكون تسعاً، وكذلك سائر رتب العالم كلها. فهذا ما لا مجال للعقل فيه، لا في إيجابه ولا في المنع منه. وإنما للعقل الفهم عن الله تعالى لأوامره، ووجوب ترك التعدي إلى ما يُخافُ العذابُ من تعديه، والإقرار بأن الله تعالى يفعل ما يشاء، ولو شاء أن يحرم ما أحل أو يحل ما حرم لكان ذلك له تعالى، ولو فعله لكان فرضاً علينا الانقياد لكل ذلك ولا مزيد. ومعرفة صفات كل ما أدركنا معرفته مما في العالم، وأنه على صفة كذا وهيئة كذا كما أحكمه ربه تعالى ولا زيادة فيه، وبالله تعالى التوفيق، وإليها الرغبة في دفع ما لا نطيق.